مشروع مصري ـ أميركي للتنمية الزراعية في منطقة سهل "الجلابة" بكوم أمبو

ضبط صواريخ أميركية مضادة للطائرات والدبابات في سيناء معدة للتهريب إلى غزة

الرئيس المصري د. محمد مرسي يحيي مؤيديه عقب صلاة الجمعة في القاهرة أمس (رويترز)

القاهرة ـ وكالات: قالت مصادر أمنية مصرية امس انه تم ضبط صواريخ اميركية الصنع مضادة للطائرات والدبابات في مخبأ سري في شبة جزيرة سيناء مساء الخميس قبل تهريبها عبر الأنفاق الى قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس.

وقالت المصادر الأمنية لـ «فرانس برس» انه تمت مصادرة 6 صواريخ حديثة اميركية الصنع وكاملة الأجزاء داخل مخبأ سري في وسط سيناء، بعد تلقي الأمن معلومات بأنه يتم اعدادها للتهريب الى غزة.

وقامت قوات الأمن بتمشيط المنطقة بحثا عن مخابئ أخرى محتملة بالمنطقة، ولم يتم ضبط أي مشتبه بهم قرب المخبأ، بحسب المصادر الأمنية.

وأصبحت سيناء ملجأ للمسلحين ومسرحا لعمليات تهريب الأسلحة في اعقاب حالة الانفلات الأمني التي صاحبت سقوط نظام الرئيس السابق حسني مبارك في فبراير 2011.

وضبط الأمن المصري عدة شحنات أسلحة وذخيرة في سيناء خلال الشهور القليلة الماضية.

وأكد قادة حركة المقاومة الاسلامية «حماس» ان الحركة المسلحة التي تسيطر على قطاع غزة ستواصل تسليح نفسها، وذلك بعد التوقيع على اتفاقية وقف اطلاق النار مع اسرائيل التي انهت عملية عسكرية واسعة النطاق شنتها اسرائيل على القطاع في نوفمبر الماضي.

واعترفت الحركة الاسلامية بتلقي صواريخ من ايران، خصم اسرائيل اللدود في الشرق الأوسط، ويعتقد ان الحركة التي استطاعت ضرب تل ابيب بصواريخ خلال المواجهة الاخيرة استطاعت ان تطور ترسانتها عبر الحصول على أسلحة مهربة من ليبيا الواقعة على الحدود الغربية لمصر.

وسعت مصر لتدمير عشرات الأنفاق بين سيناء وقطاع غزة ابان الحملة العسكرية التي قامت بها على مدى حوالي شهرين بدءا من اغسطس الماضي اثر مقتل 16 جنديا مصريا في هجوم على نقطة حدودية بين مصر واسرائيل. لكن محاولات التهريب استمرت رغم ذلك.

إلى ذلك قال د.السيد عباس زغلول الأستاذ المتفرغ بالهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء «إن الهيئة انتهت من تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع مصري أميركي مشترك لاستخدام الطيف في وضع خرائط للتربة في منطقة سهل الجلابة غرب كوم امبو بهدف تنميتها زراعيا وذلك بالتعاون مع جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأميركية وبتمويل من برنامج المعونة الأميركية».

وأضاف زغلول (الباحث الرئيسي للمشروع في مصر) ـ في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط أمس ـ «إن نتائج هذه المرحلة سيتم الإعلان عنها في ورشة عمل تنظمها الهيئة يوم الأربعاء القادم حول (دراسة تخريط سهل الجلابة غرب كوم إمبو الصحراء الغربية للتنمية الزراعية) تحت رعاية د.ناديه زخاري وزيرة البحث العلمي لعرض ومناقشة واستعراض التقنيات العلمية الحديثة المستخدمة».

وأوضح أن الورشة ستناقش 6 أوراق عمل لعرض أهداف وأنشطة المشروع، والمستشعرات المستخدمة في جمع وتحليل البيانات بهدف التنمية المستدامة، وموضوع الموارد المائية في المنطقة، واستخدام الرادار الأرضي في مسحها للتعرف على التراكيب الجيولوجية المؤثرة وعلاقتها باتجاه سريان المياه الجوفية، واستخدام الصور الفضائية الرادارية والرادار الأرضي في استكشاف وتحديد مجارى الوديان الرادارية القديمة المدفونة لتحديد أنسب المواقع لحفر آبار المياه الجوفية.

وأشار إلى أنه يشارك في تنفيذ المشروع فريق علمي يضم أساتذة من جامعات أسوان وقناة السويس وبورسعيد لتغطية جميع الأنشطة المتعلقة ببنود المشروع لتحقيق الهدف الرئيسي منه.

هيئة السلع التموينية: مصر لديها ما يكفي من القمح حتى 17 يونيو.. والإجمالي يغطي 11 شهراً

القاهرة ـ رويترز: قالت الهيئة العامة للسلع التموينية في مصر أول من أمس إنها اشترت إمدادات من القمح من مصادر محلية ودولية تكفي حتى 17 من يونيو وأن زيادة الإمدادات المحلية تعني أن بإمكانها خفض وارداتها السنوية المستهدفة من القمح بنحو مليون طن.

وقال نعماني نعماني نائب رئيس الهيئة إنه يتوقع أن تتراجع واردات القمح خلال العام المالي الحالي إلى 3,8 ملايين طن من 4,8 ملايين طن في تقديرات سابقة لكنه أضاف أن الهيئة ستواصل مراقبة الأسواق العالمية للحصول على أسعار مناسبة.

وقال نعماني «عندي ما يكفي حتى 17 ـ 6 سواء من داخل البلاد أو المتعاقد عليها دوليا. وعندي القمح المحلي يعطيني خمسة أشهر ونصف الشهر إضافية على أساس توريد أربعة ملايين طن.أي أن أجمالي الكمية الآن يغطي 11 شهرا».

وقال نعماني عن مخزونات البلاد «مصر في موقف جيد بل ممتاز. القمح الموجود داخل مصر زائد ما سيتم حصاده يمكن ان يعطينا فرصة أكبر وأحسن في إدارة الكميات».

ومنذ عام 2011 تبقي الهيئة باستمرار على مخزونات تكفي امدادات بين ستة وسبعة أشهر من القمح. والتوقعات بتغطية 11 شهرا أعلى من المعتاد.

وقال تجار إن زيادة محصول القمح المصري تعني أن هبوط واردات القمح كان متوقعا هذا الموسم.

ونظرا لأن أسعار القمح مرتفعة من المنظور التاريخي فإنه من المرجح أن تستورد مصر كميات أقل من ذي قبل في الموسم الحالي 2012 ـ 2013 لكنها تواجه مع ذلك فاتورة استيراد أكبر.

وقال تاجر ألماني «هذه الضغوط السعرية تعني ان مصر ستستخدم بلا شك كل حبة يمكنها إنتاجها لخفض فاتورة وارداتها.

وقد يكون لديها الآن إمدادات كافية أن تجلس وتنتظر أدنى أسعار ممكنة الأمر الذي سيكون له أثر نزولي على الأسواق.

واستدرك بقوله «لكني لن أندهش إن رأيت مزيدا من المناقصات إذا انخفضت الأسعار العالمية».

وقال تاجر فرنسي «انهم سيعودون إلى السوق حينما تكون الأسعار مناسبة لهم بشكل أفضل».

وأضاف قوله ان الهيئة المصرية العامة للسلع التموينية مازالت تحتاج بين 500 ألف طن و600 ألف طن من القمح قبل المحصول القادم.

وفي السنة المالية 2011 ـ 2012 التي انتهت في نهاية يونيو اشترت الهيئة 7,93 ملايين طن من القمح منها 5,33 ملايين طن من السوق العالمية و2,6 مليون طن من السوق المحلية.

وقال نعماني إنه يتوقع شراء 7,93 ملايين طن إجمالا خلال السنة المالية الحالية أيضا وشراء كميات أكبر من السوق المحلية بعد الحوافز السعرية التي عرضت على المزارعين وطرح وزارة الزراعة لبذور جديدة عالية الجودة.

واشترت الهيئة حتى الآن 6,84 ملايين طن من القمح خلال السنة المالية الحالية منها 3,14 ملايين طن من السوق العالمية و3,7 ملايين طن من السوق المحلية.

وأضاف إن الهيئة لاتزال «مستمرة في متابعة الأسواق وتدبير الاحتياجات من الأقماح المستوردة وأيضا الزيوت المستوردة. عند مناسبة الأسعار سوف تقوم بتدبير الجزء الاستيرادي المكمل للسلع التي تم تسويقها بالداخل».

وسمح البنك المركزي للجنيه بالهبوط بنسبة 3,5٪ هذا الأسبوع بعد أن حماه ولكنه لم يسمح له بالنزول إلا بنسبة 6٪ فقط منذ الانتفاضة الشعبية التي اندلعت قبل عامين.

وعطلت حالة عدم التيقن السياسي الاقتصاد منذ اندلاع الاحتجاجات التي أسفرت عن الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك في فبراير 2011.

وأثار تراجع العملة المخاوف من أن تجد مصر أكبر مستورد للقمح في العالم صعوبة في الحفاظ على وارداتها الكبيرة من المواد الغذائية.

وتنتج المخابز الحكومية رغيف الخبز المدعوم الذي يباع بخمسة قروش (أقل من سنت أميركي واحد) وهو طعام أساسي للعديد من الأسر المصرية التي تجاهد للحصول على قوت يومها في بلد يبلغ عدد سكانه نحو 83 مليون نسمة.

لكن نعماني قال إن الانخفاض المتوقع في واردات القمح في السنة المالية الحالية يرجع إلى ارتفاع الإمدادات من السوق المحلية وليس إلى تراجع قيمة الجنيه المصري.

وأضاف «الهيئة العامة للسلع التموينية هي اكبر طالب للعملات الأجنبية. وفي حالة ما أعتمد على السوق المحلي حيث الدفع بالجنيه المصري معناه انني سأخفض الطلب على الدولار في المستقبل».

وأضاف أن مصر ملتزمة بتقديم الخبز المدعوم للمصريين وستتحمل فارق التكلفة بالكامل. وتابع «إذا كانت الأسعار سترتفع فالدولة ستتحملها».

وقال إن ميزانية الهيئة ستعدل «قريبا» لتلائم تراجع العملة.

وتقول منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) ان مصر حصدت 8,69 ملايين طن من القمح في صيف عام 2012 وهو ما يزيد 4٪ على حصاد عام 2011 الذي كان 8,37 ملايين طن.

وقال تجار ان هذا يزيد كثيرا عن متوسط المحصول البالغ 7,88 ملايين طن في الفترة 2007 ـ 2011 بفضل تحسن الأحوال الجوية وهو ما يرجع إلى استخدام بذور أجود وأسعار جذابة لمشتريات الحكومة المصرية.

وارتفعت أسعار القمح العالمية 18,6٪ في عام 2012 إذ ان الجفاف اضر بالمحاصيل في مناطق منها الولايات المتحدة وروسيا وأوكرانيا.

وزير التخطيط: ضريبة المبيعات والعدالة الاجتماعية والسياحة في أولويات الحكومة

القاهرة ـ أ.ش.أ: قال وزير التخطيط والتعاون الدولي د.أشرف العربي أنه سيكون من أولى التوصيات التي أعلنتها المبادرة الوطنية للتوافق والانطلاق الاقتصادي والتي ستحظى بالرعاية والاهتمام من قبل الحكومة والعمل على تنفيذها خلال الفترة الراهنة هو النظر في إعادة تعديل ضريبة المبيعات على بعض السلع والتي لاقت جدلا حولها، كما سيتم النظر إلى وضع منظومة متكاملة للعدالة الاجتماعية، فضلا عن الاهتمام بالقطاع السياحي.

وأوضح د.العربي، في تصريح خاص لوكالة أنباء الشرق الأوسط، أن التوصيات والاقتراحات والتي تم التوصل إليها خلال المبادرة الوطنية للتوافق والانطلاق الاقتصادي التي أعلنها هشام قنديل رئيس الوزراء يوم الاحد الماضي وتم مناقشة 7 محاور رئيسية خلالها وانتهت أمس، وسيتم نظر الحكومة فيها وعمل اجتماعات دورية على فترات متقاربة مع نفس مجموعات الحوار للعمل على تنفيذ تلك التوصيات خلال الفترة الحالية.

ولفت إلى أنه سيتم الإسراع بتشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي نص الدستور على تشكيله وسيضم خبراء الاقتصاد والاجتماع والعديد من ممثلي الأحزاب والطوائف المختلفة ليتم فيه مناقشة الرؤى والتوصيات وعرضها على مجلسي النواب والشورى.

وأشار إلى أن البرنامج المطروح للحكومة حظي بالثقة من قبل المشاركين في المبادرة مع وجود بعض الملاحظات والتي سيتم العمل على حلها للعبور من المرحلة الراهنة.

يذكر أن المحاور السبعة الرئيسية للمبادرة تتمثل في الاستثمار والتشغيل، ومحور الطاقة، فضلا عن محور السياحة، ومكافحة الفساد، والإبداع وريادة الأعمال والعدالة الاجتماعية.

من ناحية أخرى، نفى د.العربي ما تناقلته بعض الصحف والمواقع الالكترونية على لسانه أن 8 جنيهات تكفي لتلبية الاحتياجات اليومية للمواطن المصري، وأن هذا الخبر عار تمام من الصحة.

وقال انه أكد ـ خلال مشاركته في ندوة العدالة الاجتماعية والتي عقدتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية يوم الأحد الماضي ـ أن التركيز خلال الفترة المقبلة يجب أن ينصب على مواجهة مشكلة فقر القدرات أو الفقر البشري بمفهومه الواسع، وليس مجرد فقر الدخل بمفهومه الضيق، وذلك من خلال توفير خدمات التعليم والتدريب والرعاية الصحية للشباب والفئات الأكثر حرمانا.

ودعا العربي وسائل الاعلام الى ضرورة تحري الدقة في جميع الأخبار والتقارير الصحافية التي تنشرها، وذلك حفاظا على الصالح العام وعدم إثارة البلبلة في الشارع المصري، مشيرا إلى أنه لا يجب الاعتداد بأية أخبار أو تصريحات صحافية يتم تناقلها في وسائل الاعلام، إلا التي تصدر على لسانه.

محافظ الجيزة يطالب الأحياء باتخاذ اللازم لإزالة العقارات المخالفة وترميم الآيلة للسقوط

الجيزة ـ أ.ش.أ: طالب د.علي عبدالرحمن محافظ الجيزة اللجان الهندسية بجميع الأحياء بتكثيف أعمال المتابعة والمعاينة لرصد حالة العقارات القائمة واتخاذ الإجراءات اللازمة للترميم أو التدعيم أو الإزالة، على أن يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه أي مواطن لا يلتزم بما تصل إليه اللجنة خاصة العقارات التي صدر بشأنها قرار إزالة أو التي تشكل خطرا على أرواح المواطنين.

وأكد المحافظ أمس انه لا تقاعس إطلاقا في متابعة والتأكد من تنفيذ أي قرارات صادرة بإزالة المباني الآيلة للسقوط وكذلك الأدوار المخالفة حفاظا على أرواح المواطنين.

وأكد المحافظ الاستمرار في مواجهة مخالفات البناء باتخاذ جميع الإجراءات القانونية حيال مرتكبي هذه المخالفات بالإضافة إلى قطع المرافق والكهرباء عن الأدوار المخالفة بالتنسيق مع شركة توزيع الكهرباء لتحديد قدرة العدادات المؤقتة وسحبها تماما حال الوصول إلى عدد الأدوار المرخصة، مشيرا إلى أن متابعة موقف تلك العقارات بصورة مستمرة هي مسؤولية الأحياء خاصة في المناطق التي تكثر بها المباني المخالفة.

جاء ذلك الاجتماع الذي عقده المحافظ مع رؤساء المراكز والمدن والأحياء حضره نائبا المحافظ اللواء أسامة شمعة واللواء محمود عشماوي وم.إبراهيم فرج مدير مديرية الاسكان بالجيزة.

وأضاف د.علي عبدالرحمن أنه إذا ما كانت حالة العقار تمثل خطورة داهمة فإنه يتعين على الجهة الإدارية إخلاء العقار وكذلك العقارات المجاورة عند الضرورة وذلك بإصدار قرار بالإخلاء واتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة وفقا للمادة 96 من قانون البناء.

وفي حالة البناء المهدد بالانهيار العاجل فإنه يتعين إخلاء العقار فورا دون قرار وفي حالة الضرورة القصوى تقوم الجهة الإدارية بهدم العقار جزئيا أو كليا بموجب حكم من قاضي الأمور المستعجلة.

وفي حالة امتناع أصحاب العقار عن تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجان المختصة فيتم إلزامهم بدفع التكاليف بطريق الحجز الإداري بالإضافة إلى عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو الغرامة من 1000 : 5000 جنيه خاصة إذا ما ترتب على عدم التنفيذ سقوط المبنى.

أكدت الاستمرار في مقاومة الدستور الباطل بكل الوسائل السلمية

"الإنقاذ" تضع 10 شروط للمشاركة في الانتخابات البرلمانية

القاهرة ـ وكالات: أعلنت جبهة «الإنقاذ الوطني»، استمرار موقفها الرافض لكل المراحل التي مرت بها عملية كتابة الدستور، الذي أصدره رئيس الجمهورية، بدءا من تشكيل الجمعية التأسيسية، مرورا بكتابة دستور لا يحقق مطالب وآمال الشعب المصري، وانتهاء بتزوير عملية الاستفتاء التي جرت في ظروف إرهاب وبلطجة وتعطيل للقانون، وتدخل في عمل القضاء واقتتال بين المصريين من أجل تمرير دستور الانقسام والاستبداد وإهدار فرصة التوافق الوطني، على حد قولها.

وأكدت الجبهة، في بيان لها، أن الموقعين عليه يصرون على الاستمرار في مقاومة هذا الدستور الباطل بكل الوسائل السلمية، كما يؤكدون استمرار نضالهم ضد سيطرة جماعة الإخوان المسلمين والحزب الحاكم وحلفائهم على كل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، وإصرارهم على ألا يتنازلوا عن المنافسة في الانتخابات التشريعية المقبلة ـ رغم الإطار الدستوري الباطل الذي تجرى فيه ـ وذلك احتراما لحق الجماهير في أن تدلي برأيها، وأن تعلن عن رفضها واحتجاجها لعودة الاستبداد وغياب العدالة والاعتداء على مؤسسات القانون، وذلك بحسب ما ذكرت صحيفة «اليوم السابع».

وأعلن الموقعون على البيان عزمهم خوض الانتخابات التشريعية، شريطة أن تتوافر فيها الضمانات والوسائل والقواعد التي تضمن سلامتها وحيادها ونزاهتها، حتى لا يتكرر تزييف إرادة الأمة على نحو ما حدث في الاستفتاء على الدستور الباطل، والضمانات المطلوبة كالتالي:

شروط وضمانات

● إعادة تقسيم القوائم الانتخابية التي تمثل ثلثي مقاعد مجلس الشعب، بحيث تكون لكل محافظة قائمة واحدة، ما عدا المحافظات الخمس الأكبر في عدد السكان، فتقسم كل منها إلى قائمتين فقط.

● تخفيض عدد الناخبين المقيدين في كل صندوق إلى 500 ناخب فقط، وإجراء الانتخابات على يوم واحد.

● إعادة النظر في صلاحيات اللجنة العليا للانتخابات، بحيث تكون مسؤولة عن العملية الانتخابية بأكملها، مع إنشاء مكاتب وأمانات فنية لها في كل المحافظات.

● تنظيم آليات الشكوى من قرارات اللجنة العليا للانتخابات بشكل واضح وسريع، وتنظيم الطعن على قراراتها أمام القضاء الإداري المستعجل.

● تحديد الأوراق المطلوبة للترشيح وإجراءات التقدم بها في القانون ذاته بشكل نهائي، وكذلك ما يثبت صفة العامل والفلاح مع التضييق في التعريف بما يحقق الغرض من قصر الترشيح على أصحاب هاتين الصفتين.

● النص في القانون على دور وصلاحيات منظمات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات، ومشاركة منظمات المجتمع المدني في اللجان المنبثقة عن اللجنة العليا للانتخابات، وتنظيم حصول المراقبين والمندوبين على تصاريح الرقابة بحيث يكون للمندوبين حق الرقابة على مقار الانتخاب للقائمة كلها.

● تنظيم تمويل الدعاية الانتخابية، ووضع حدود قصوى للتمويل، وتحديد كيفية الرقابة عليها، والنص على عقوبات محددة عند مخالفتها.

● إضافة ضوابط محددة في القانون تمنع استخدام دور العبادة في الدعاية الانتخابية، وتحظر التحريض على الكراهية الطائفية، والنص على عقوبات رادعة لمخالفة ذلك.

● تنظيم تمثيل المرأة في القوائم بحيث يكون لها تمثيل فيها بمرشح في كل ثلاثة مرشحين متتابعين.

● أما بالنسبة للانتخاب الفردي، فيكون الفائز من يحصل على أعلى الأصوات من الجولة الأولى مباشرة، ولو لم يحصل على أصوات الأغلبية المطلقة للناخبين.

وفي نهاية البيان، رحب الموقعون عليه بالحوار مع أي جهة ترغب في ذلك، ومع كل القوى السياسية على الشروط والضمانات المذكورة، مع استمرار تمسكهم وإصرارهم على إبطال الدستور المشوه بكل الوسائل السلمية المتاحة لهم.

تصريحات العريان عن اليهود قد تتسبب في عدم ترشحه لـ "النواب"

أفاد مصدر مطلع بالمكتب التنفيذي لحزب «الحرية والعدالة» أن هناك اتجاها قويا بالحزب لعدم ترشيح د.عصام العريان، نائب رئيس الحزب، لانتخابات مجلس النواب المقبلة، وذلك على خلفية تصريحاته الأخيرة المطالبة بعودة اليهود إلى مصر.

وكان العريان قد أكد مسبقا أنه كان يعبر عن وجهة نظر شخصية، لا تعكس بالضرورة رؤية الحزب الرسمية عندما تحدث عن اليهود.

ونقلت صحيفة «المصري اليوم» عن المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، أنه «بنسبة 95٪ لن يتم ترشيح العريان لانتخابات مجلس النواب المقبلة، وتكليفه بالقيام بدوره حاليا كزعيم لأغلبية الحزب بمجلس الشورى».

وضمن ردود الفعل على تصريحات العريان، طالب تنظيم «الجهاد» القيادي الإخواني بالاستقالة، وقال إن ذلك أثر على شعبية الإخوان بصفة خاصة في الشارع.

من جانبه، قال الشيخ حافظ سلامة، قائد المقاومة الشعبية بالسويس، إن تصريحات العريان أثبتت أن هناك مؤامرة كبرى تحاك ضد مصر تشارك فيها جماعة الإخوان المسلمين نفسها. من جانبه، قال د.سعد الكتاتني، رئيس حزب «الحرية والعدالة»، في تصريحات صحافية، إن المكتب التنفيذي للحزب ناقش في اجتماعه، مقترحات قانون انتخابات مجلس النواب، واستعرض تطورات الحوار الوطني»، مشيرا إلى أنه تطرق كذلك إلى تصريحات العريان الخاصة باليهود الذين هاجروا من مصر، وأكد أن العريان يعبر عن وجهة نظر شخصية لا تعكس بالضرورة رؤية الحزب الرسمية.

وشدد الكتاتني على دعم الحزب الكامل للقضية الفلسطينية، والتزامه بالثوابت التي تضمن حقوق الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه.

..وتنظيم الجهاد: العريان أوقع الرئاسة في حرج وعليه الاستقالة

العربية.نت: طالب تنظيم الجهاد د.عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة مستشار الرئيس، بالاستقالة من مؤسسة الرئاسة والاعتذار للشعب عن تصريحاته التي طالب فيها اليهود بالعودة إلى مصر لاسترداد أملاكهم.

ووصف علي فراج، أحد قادة التنظيم، تصريحات العريان بأنها صادمة ولا يمكن تصحيحها إلا بالاستقالة من الرئاسة، وطالبه بأن يصحح خطأه ويعتذر للشعب لأنه آذاه بشدة.

وأضاف فراج في تصريحات لصحيفة «المصري اليوم»: «لقد أوقع الرئاسة في حرج، وأوقع الإسلاميين في مأزق وحرج شديدين، ولابد من مخرج، والحكمة تقتضي أن يستقيل من الرئاسة حتى لا ينسب هذا التصريح للمؤسسة، كما أن تصريحاته أثرت في شعبية الإخوان بصفة خاصة في الشارع، وأساءت للإسلاميين وغيرهم، وجموع الشعب سواء إسلاميين أو ليبراليين أو ناصريين، لن يقبلوا بتلك التصريحات ولن يقبلوا بعودة اليهود، ونحن لن نسمح بذلك».

وطالب محمد أبوسمرة، القيادي بالتنظيم، العريان بأن يوضح موقفه ويذكر الأسباب التي دفعته لهذا التصريح الخطير، أو أن يتقدم باستقالته فورا من مؤسسة الرئاسة، حتى لا تحسب تصريحاته عليها أو على التيار الإسلامي.